ملف العدد

إشكال المفهوم بين سلطان المعنى وعصيان المبنى

د. الحسان شهيد [١]

(١) أستاذ التعليم العالي لمادة أصول الفقه ومقاصدة الشريعة -جامعة عبد المالك السعدي بتطوان - المغرب.
إيميل: chahidelhassen@gmail.com

ملخص الدراسة:

إن للمفهوم دلالة متمردة؛ لأنه ما فتئ يتردد في تقديم ولاء الطاعة لأيّ سلطان، كان حاكمًا أصغر أي اللفظ، أم صدرًا أعظم أي العقل، وإن اختصت دلالة المعنى بالذات المخاطِبة فإن دلالة المصطلح هي بمثابة انتقال تلك الدلالة من حيّزها الذهني الذاتي إلى نطاقها الأعم، وهو دلالةُ القوم على المعنى، في حين يعبر المفهوم عن دلالات أوسع من سابقَيْه، فهو بقدر خصوصيته في الإعمال والاشتغال، حاملٌ لدلالات ثقافية كونية عابرة للتخصصات واصطلاحات القوم. وإن كان للمصطلح بعدٌ آلي منهجي في الاستثمار والإعمال، فإن للمفهوم بعدًا قيميًّا قصديًّا في التداول والإفهام. فالأول خُلق ليؤدي وظيفة معينة في حقل علمي محكوم ببيئة خاصة وقبيلة علمية، والثاني أطلق سراحه ليتبادل الوظائف وسط فضاء معرفي مفتوح، دون أن يعترف بحدود القبائل العلمية؛ لأن بعده القيمي الفلسفي مدد من مجاله التداولي، عبر الزمان والمكان والإنسان. وذلك ما ينبغي الانتباه إليه في زمن الرحلات الضوئية للمفاهيم.

فكيف يمكن تصور حقيقة الإشكال المفهومي في ضوء تلك الوشائج المعرفية؟ وما حدود طاعة المفهوم لسلطانَي المعنى والمبنى؟ وما موقع المفهوم في المجال الإسلامي ضمن تلك الحيثيات؟

تلك أسئلة كبرى، تتشوف هذه الورقة إلى تحرير أجوبة مقاربة عنها..

الكلمات المفتاحية: اللفظ، المعنى، المصطلح، المفهوم، الخطاب

The Problematic of the Concept between Semantic Power and Syntactic Disobedeience

Abstract

The concept has a 'rebellious' connotation; it has always been 'disobedient' to any power or authority, be it minor (lexeme) or major (cognition). If the significance of the meaning partains to the addressee in particular, the meaning of the concept is the transmission of that sign from its own mental space to its broader scope (the people's agreement on that), the concept expresses broader connotations than its predecessors to carry global cultural connotations for people's disciplines and terminologies. If the term has a systematic and automatic dimension worth investing and accomplishing, then the concept has an intentional valued dimension worth recurring and understanding. The former is created to perform a specific task in field governed by a scientific environment, the latter is released to exchange tasks in an open space of knowledge, without any boundaries, for its philosophical dimension has extended delibrately its pragmatics through space and time. This is why we should pay attention to how fast concepts move and migrate. How can we conceive of concptual truth in these epistemological dilemmas? To whay extent does a certain concept obey semantic and syntactic powerd? Where can the Islamic concept be situated in this context? These are but the main questions this paper will examine.

Key words: Lexeme; meaning; term; concept; discourse.

تمهيـــد

ليس من المبالغة القول بأن إشكال التخاطب في أي سياق إنساني مرده إلى تقلبات المفهوم ومرونته، حيث يصعد منسوبه المعنوي وينخفض بحسب حالات إعماله واستثماره، بل إن تخلقه في الأرحام اللغوية وكسوة مبانيه بمعانٍ إنسانية، حتى يبلغ أشده في سياق معين، قد يهرم ويشيخ كلما نُقِلَ من بيئة إلى أخرى، لاختلاف سلطان بنيته الدلالية التي نشأ فيها، والمكونة من ماء اللغة، وتراب الثقافة، وهواء الحضارة.

لذلك، فإن إشكال المفهوم لا ينفصل في حساسيته ودقته عن معضلة التفاهم، ولا يبرح أرضية عسر الفهم ومدركاته الإنسانية، وليس بمعزل عن حقيقة المفهومية.

فكيف يمكن تصور حقيقة الإشكال المفهومي في ضوء تلك الوشائج المعرفية؟ وما حدود طاعة المفهوم لسلطانَي المعنى

والمبنى؟ وما موقع المفهوم في المجال الإسلامي ضمن تلك الحيثيات؟

تلك أسئلة كبرى، تتشوف هذه الورقة إلى تحرير أجوبة مقاربة عنها، برسم ناظم منهجي، مبدؤه **مبحث أول** بالنظر في سؤال المفهوم، يتوقف قليلًا في الجانب اللغوي، مرورًا بالمجال الأصولي وانتهاء بالمفهوم الفلسفي، أما **الثاني** فيصِل مسألة المفهوم بالخطاب، من جوانب الخطاب اللغوي والمعنى، وجانب الخطاب العلمي، والمصطلح وجانب الخطاب الحِكمي ومعنى المعنى أو المفهوم، وأما **المبحث الثالث** فيبحث عصيان المفهوم بين سلطان المعنى وطاعة المبنى، في حين يعالج **المبحث الرابع** التأثير القرآني على المفاهيم، أما **المبحث الأخير** فهو ختمٌ لمعرفة الخصائص العلمية والتداولية للمفهوم القرآني.

وستنحو مدارستي لإشكال المفهوم مقاربة لغوية تداولية، ذات نسق أصولي مستعيرة البعد الفلسفي أحيانًا، ومتقصِّدة إرجاع المفهوم إلى رحمِه اللغوي الخاص، ونشأته وتكوينه في المجال العلمي المعين، ثم انفتاحه وانتقاله إلى الحقول التداولية المفتوحة بمختلف أبعادها.

أولًا: في سؤال المفهوم

لم يجانب الصواب كارل بوبر لما اعتبر البحث التعريفي عنوانًا لبحث إشكالي مفارق، ومدخلًا إلى إشكال آخر ينتقل بنا من بحث معنوي إلى درس فلسفي، لأنه "قصارى ما تستطيعه التعريفات بما فيها ما يُسمَّى التعريفات الإجرائية، هو أن تحول مشكلة معنى المصطلح محل البحث إلى مشكلة تعريف المصطلحات"[٢] مما يستوجب تجنبًا لفخ الدور، التسليم بالمعاني المبدئية، باعتبارها حدًّا أدنى للدلالة، لأنه بذلك "يؤدي بنا مطلب التعريفات إلى ارتداد لا نهائي، ما لم نسلم بما يُسمَّى المصطلحات المبدئية التي دائمًا ما نجدها ليست أقل استشكالًا من غالبية مصطلحات المعرفة"[٣].

أ- في المفهوم اللغوي

إن النظر اللغوي في الخطاب سيحصرنا في معانٍ مخصوصة تفوّت علينا النظر في آفاق دلالة المفهوم فلسفيًّا ومعرفيًّا، مما يجدر بنا قصر المعنى على بعده التأصيلي، على أمل توسيع بحثه في المطالب المقبلة.

ورد في تهذيب اللغة: "فهمتُ الشَّيْء: أَي عقَلْتُه وعَرَفته.. ورجلٌ فهِم: سريعُ الفَهم، وَيُقَال: فَهْم وفَهَمٌ وتفهَّمْتُ الْمَعْنى: إذا تَكَلّفْت فَهْمَه [٤] و"الفَهَم، مَعْرِفتُك الشيءَ

(٢)كارل، ر.بوبر، أسطورة الإطار، في دفاع عن العلم والعقلانية، ترجمة يمنى طريف الخولي، سلسلة، عالم المعرفة، الكويت، ع٢٩٢، ط١، ٢٠٠٣، ص٨٨.

(٣)كارل، ر.بوبر، أسطورة الإطار، في دفاع عن العلم والعقلانية، المرجع السابق ص٨٨.

(٤) الهروي، أبو منصور، (٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٧٧/٦.

بالقَلْب.."[٥] وقيل أيضًا: "الفهم: تصور المعنى من لفظ المخاطِب" [٦] و"المفهوم في اللغة المعروف والمدرك بالعقل، وهو اسم مفعول من الفهم، الذي هو معرفة الشيء وإدراكه بالعقل أو القلب"[٧] والفهم يكون في الكلام وغيره من البيان، كالإشارة.. وإنما استعمل الفهم في الإشارة؛ لأن الإشارة تجري مجرى الكلام في الدلالة على المعنى[٨].

ب- في المفهوم الأصولي

أما من جهة الاصطلاح فخير من توسّع في بيان معناه الأصوليون، الذين جمعوا بين الاختصاص اللغوي والتأصيلي لقواعد العلم والعمل، وهو عندهم "ما يدل عليه اللفظ، وينقسم إلى مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، والأول هو ما يفهم من الكلام بطريق المطابقة، والثاني هو ما يفهم منه بطريق الالتزام، وقيل: هو أن يثبت الحكم في المسكوت على خلاف ما ثبت في المنطوق"[٩] فالمفهوم هنا كما احتفظ بمدلوله اللغوي باعتباره مدركًا قريبًا باللفظ، أضيف إليه معناه باعتباره مدركًا من اللفظ، ثم ميزوه من غيره، كالمنطوق الذي جعل مقابله وأصلًا له، لذلك قالوا: "المنطوق ما فُهِمَ من دلالة اللفظ قطعًا في محل النطق"[١٠] ومثلوا لذلك بما نطق به اللفظ الكريم من تحريم التأفيف للوالدين من قوله تعالى: {فلا تقل لهما أفٍّ} إلى نظائره.

وأما المفهوم فهو ما فُهِمَ من اللفظ في غير محل النطق، لأن "الأصل الاصطلاحي إطلاق المدلول على المفهوم: أي ما وضع له اللفظ خاصة، لكن أطلقه أهل الاصطلاح على الماصدق، لاشتماله على المفهوم الذي وُضِعَ له، وتسميته مفهومًا باعتبار فهم السامع له من اللفظ، ومعنى باعتبار عناية المتكلم، أي قصده إياه من اللفظ، فهما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار، والمفهوم هنا مغاير لمقابل المنطوق، ومدلول الخبر اصطلاحًا هو مركب، يحتمل الصدق والكذب لذاته..."[١١].

ولم يكتفِ الأصوليون بالتقسيم الثنائي لدلالة اللفظ، بل دققوا في توسع العبارة في المفهوم، إلى مفهوم الموافقة ومفهوم المخالفة، فقالوا: مفهوم الموافقة ما كان مدلول اللفظ في محل السكوت موافقًا

(٥) بن سيده المرسي، أبو الحسن، (المتوفى: ٤٥٨هـ) المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، ص٢٥٧، وانظر الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر (المتوفى: ٨١٧هـ) القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، بيروت - لبنان، ط٨، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٥ م، ص١٢٧١.

(٦) الجرجاني، علي. التعريفات. تحقيق، عبد المنعم الحفني. دار الرشادص٦٩.

(٧) انظر ابن منظور، جمال (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤ هـ، ٦٦/١٣.

(٨) انظر العسكري، أبو هلال. الفروق في اللغة. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٣٩٣/١٩٨٣. بتصرف ص١٠١.

(٩) الجرجاني، التعريفات، ص٢٥٤.

(١٠) الآمدي، سيف الدين. الإحكام في أصول الأحكام. تعليق عبد الرزاق عفيفي. بيروت، لبنان، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦، ٦٦/٣.

(١١) الشنقيطي عبد الله بن إبراهيم، نشر البنود على مراقي السعود، تقديم: الداي ولد سيدي بابا - أحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب، ١٠٧/١، وراجع أيضًا، أبو عبد الله، ابن أمير حاج(٨٧٩هـ)، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ١٧٣/١

لمدلوله في محل النطق، أما مفهوم المخالفة، فهو الذي دل اللفظ من جهة المعنى على أن حكمه مخالف لحكم المنطوق[١٢]. وأطلقوا عليه اسم دليل الخطاب؛ لأنه بمثابة دليل مبين للخطاب.

ج- في المفهوم الفلسفي:

فإذا أُثِرَ عن الأصوليين خاصة عبارتهم "لا مشاحة في الاصطلاح"، وعن بعضهم "لا حجر في التسميات والاصطلاحات بعد فهم المعاني"[١٣]، وعن آخرين "العبرة بالعموم والمعاني لا بالألفاظ والمباني" فهل المفهوم على سبيل المخالفة أن المشاحة مقبولة في المفهوم؟

يبدو أن القصد الغائي من المقولات ضمان استمرار التناظر والحجاج لا غير، إنما التوصيف المباين للأشياء أو التسمية لمسائل غير متناسبة أمر خطير وبالغ الأهمية، لما ينبني عليه من أفكار وآثار تتجاوز ذلك إلى التنزيل والتفعيل، لذلك قد يقبل المفهوم الأكثر تعميمًا في هذا السياق، وغالبًا ما تعبر عنه الفلسفة، كقول بعضهم: "ونحن نميل إلى تفضيل المفهوم الأكثر شمولًا عن المعنى، والمفهوم الذي لا يجعل المعنى الوصفي أكثر أساسية من الناحية النظرية من المعنى غير الوصفي"[١٤].

وتتمرد المفاهيم في الفلسفة، وتأبى ترسيم حدودها الدلالية، لأسباب ليس مقام بسطها، أدناها حاكم السؤال الذي يسوسها؛ لأن "الغالبية العظمى من المفاهيم لا تقبل تعريفًا جامعًا مانعًا بلغة المنطق، وإنما تتسم بمرونة مطلقة لا تحدها حدود ولا تقيدها قيود، فتتسع دلالتها أحيانًا وتضيق أخرى"[١٥] وأعلاها أن الفلسفة ما هي في الأصل إلا خطاب مفاهيم، أي "إن الفلسفة بتدقيق أكبر، هي الحقل المعرفي القائم على إبداع المفاهيم" [١٦]و"حتى وإن كان إبداع المفاهيم بالمعنى الدقيق يرجع إلى الفلسفة وحدها، لا تكون المفاهيم في انتظارنا وهي جاهزة، كما لو كانت أجسامًا سماوية، ليست هناك سماء للمفاهيم، بل ينبغي ابتكارها وصنعها أو بالأحرى إبداعها، ولن تكون أي شيء إن كانت لا تحمل توقيع مبدعيها"[١٧] ولعله من شبيه تلك الدلالات أن يعني البعض "بالمفاهيم المعاني العقلية الكلية أو الأفكار العامة المجردة، وأبرز الأمثلة لها هي الحرية والعدالة والمساواة والحق والخير والجمال"[١٨] وبناءً عليه، فإن "المفهوم هو معنى المصطلح

(١٢)انظر: الأرموي، صفي الدين (٧١٥ هـ)، نهاية الوصول في دراية الأصول، تحقيق صالح بن سليمان اليوسف، سعد بن سالم السويح، المكتبة التجارية بمكة المكرمة، ط١، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، ٥/٢٠٣٥.

(١٣) الغزالي، أبو حامد. معيار العلم في المنطق. بيروت، لبنان: دار الأندلس، ط٢، ١٩٧٨، ص١٠١.

(١٤)جون، ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ص٢٤١.

(١٥) صلاح، إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة، ع٨، س٢، ١٤١٧/١٩٩٧، ص١١.

(١٦) جيل، دولوز، وفليكس، غتاري، ما هي الفلسفة؟، ترجمة مطاع صفدي، مركز الإنماء القومي، المركز الثقافي العربي، ط١، بيروت لبنان، ١٩٩٧، ص٣٠.

(١٧) جيل، دولوز، وفليكس، غتاري، ما هي الفلسفة؟، ص٣٠.

(١٨) صلاح، إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مجلة إسلامية المعرفة، مرجع سابق، ص١١.

مجردًا عن صيغته الاصطلاحية، إنه (ما صدق) العبارة كما يقول المناطقة، أي الصورة الذهنية التي تنقدح في الفكر عند سماع المصطلح"[١٩].

لذلك، فليس بغريب أن تُبنَى الحوارية الأفلاطونية في "الجمهورية" بين أرسطو أستاذ أفلاطون، وباقي السفسطائيين على النظر في المفاهيم بتحليل أعمق، وتفكيك أدق، وعلى رأس تلك المفاهيم العدالة والحرية والشجاعة وغيرها، وكيف استطاع أرسطو بقوة تأمله وفرط ذكائه، أن يخرج معنى القيمة إلى مفهوم أوسع؟ لا يرتبط بجزئية في استقلال عن غيرها، بل إن مفهوم العدالة مثلًا مفهوم قائم على شبكة من المعاني المترابطة، والمجالات المختلفة.

لكن، غياب المعنى التداولي المعاصر للمفهوم عن التراث العلمي الإسلامي، واكتفاء المتقدمين بالبحث في الألفاظ، أسماءً ومصطلحاتٍ، لم يمنعهم من وضع تآليف تؤسس للبيان المعنوي والاصطلاحي، ككتاب مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الكاتب الخوارزمي، والتعريفات لأبي الحسن الجرجاني، والكليات لأبي البقاء الكفوي، وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي، باسطين القول في الألفاظ التي يقع فيها الالتباس في معانيها[٢٠] وشارحين لمعاني الألفاظ المتداولة في اصطلاح الحكماء والمتكلمين، ليكون هداية للمبتدئين وتذكرة للمنتهين[٢١]، كما أن أعمالهم التصنيفية الكبرى توحي بحضور دلالات المفهوم بالقوة، فسموها بالكتاب تارة، والباب أحيانًا، والفصل تارة أخرى، مخصصين لها مباحث في مدلولات الألفاظ الجامعة لكثيف المعاني، بحسب تواردها في السياقات النصية، أو العلمية أو الخطابية، فنجد كتاب الإيمان مثلًا، وهو بحث مفهومي للإيمان يتجاوز اللفظي منه إلى دلالته المتنقلة والمتغيرة، بحسب السياقات المذكورة، لتمنع حصرها في معنى متعين من جهة، ولاكتشاف شبكة العلاقات المعنوية بين مدلولاتها المختلفة. وهكذا كتاب الطهارة، وباب المحبة، وفصل في العدل..

إن المفهوم قد تحصلت فيه طفرات نوعية من حيث الدلالة؛ لأن طلبه في قضايا اللغة لا يجاوز معناه الظاهر، أو بالأحرى معناه المجازي لما وراء اللفظ، إنما طلبه في قضايا الفكر والفلسفة، يبرحها إلى رؤية وتصور للمعنى في صلاته الدلالية. حيث إن "حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ؛ لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة"[٢٢].

(١٩)الأنصاري، فريد. المصطلح الأصولي عند الشاطبي. معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي. الطبعة١، ١٤٢٤/ ٢٠٠٤.ص٨٥.

(٢٠) انظر الرسائل الفلسفية، الحدود والرسوم، أبو يوسف يعقوب، الكندي، تحقيق عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١٧، ص٤٧.

(٢١) انظر: الآمدي، سيف الدين، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، ضمن كتاب الفيلسوف الآمدي، تحقيق عبد الأمير الأعسم، بيروت لبنان، دار المناهل، ط١، ١٩٨٧/١٤٠٧، ص٣٠٧.

(٢٢)الجاحظ، أبو عثمان عمرو، البيان والتبيين، تحقيق درويش جويدي، المكتبة العصرية، ط١، صيدا، لبنان، ص ٥٦/١.

وعلى سبيل الإجمال، فإن دلالة المفهوم تختلف باختلاف الحقول أو التخصصات، أو الأسيقة، مما يترتب عن ذلك اختلاف ألوان الخطاب، لأننا في اللغة لا يمكن أن نتحدث عن مفاهيم، بل عن معاني الأسماء، وفي العلم نتخاطب بمعاني مصطلحات، وفي الفلسفة نتواصل بلغة المفاهيم. وهذا ما تصدقه إشارة الجاحظ في بيانه، لما دعا إلى التفريق بين أقدار المعاني عن المخاطب قائلًا: "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا، ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[٢٣].

ثانيًا: في المفهوم والخطاب

يمكن القول بأن علاقة المفهوم بالخطاب علاقة زمنية، تنحتها سياقات الحقل الدلالي للخطاب، ابتداءً من اللغوي إلى العلمي وانتهاء بالفلسفي، فاللغوي إحالة على المعنى، والعلمي إشارة إلى المصطلح، والفلسفي تلميح إلى المفهوم نفسه، فكيف ينتهي بالسياق الدلالي إلى الاعتبار المفهومي؟

١- الخطاب اللغوي والمعنى

حين يحضر الخطاب اللغوي تكون الغلبة للمعنى المقصود من المتكلم أو المخاطِب،

(٢٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو، البيان والتبيين، مصدر سابق، ص ٩٢.

وحينها يختفي المفهوم بدلالاته الفلسفية؛ لأنه لا شيء يمنع من تدخل المعنى بحسب الفهوم المختلفة، فالأصل في الخطاب ليس هو المفهوم بل المعنى، حيث "إن حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته"[٢٤]، ثم لأنه ظاهر من حيث الألفاظ المستعارة للعبارات عنه، وهذا ينطبق على التعريف باللفظ، كما هو مقرر عند اللغويين، لأن "التعريف اللفظي: هو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح: دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد، وليس هذا تعريفًا حقيقيًّا يراد به إفادة تصور غير حاصل، وإنما المراد تعيين ما وُضِعَ له لفظ الغضنفر من بين سائر المعاني"[٢٥].

فإذا كان هذا شأن التعريف باللفظ، فإن التعريف بالمعنى يتغاير عنه بالنظر إلى شرطية التسوية في القصد والمعنى؛ لأن الأول تصديق، أما الثاني فهو إلى التصور أقرب من حيث الدلالة، ما دفع صاحب الكليات إلى القول: "كل تَعْرِيف معنوي، فالمساواة شَرط فِيهِ دون التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ؛ لِأَن الْمَقْصُود من التَّعْرِيف اللَّفْظِيّ التَّصْدِيق بِأَن هَذَا اللَّفْظ مَوْضُوع لذَلِك الْمَعْنى، فَلَا يكون الْمَقْصُود مِنْهُ حصر ذَلِك على ذَلِك اللَّفْظ، لجَوَاز أَن يكون لفظ آخر مَوْضُوعًا لذَلِك الْمَعْنى، والمتأخرون لم يفرقُوا بَين التَّعْرِيف وَالتَّفْسِير فِي لُزُوم

(٢٤) السيرافي، الحسن أبو سعيد، (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طا، ٢٠٠٨م، ٤٧/١.

(٢٥) الجرجاني، التعريفات، مصدر سابق، ص٦٢.

الْمُسَاوَاة، والمتقدمون لم يفرقُوا بَينهمَا فِي عدم اللُّزُوم"[٢٦].

وعلى هذا التقدير، يكون الخطاب اللغوي المبني على الترديف في الألفاظ تعبيرًا عن اتحاد في المعنى المفهوم حصرًا؛ لأنه المطلوب بإيراد الألفاظ على اختيار بناء المعنى وتسييجه، ولم يُجعل الترادف إلا محاولة للتقريب بين الألفاظ، للمعنى الابتدائي المفهوم نفسه، بدليل أن "الترادف: عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد. الترادف: يطلق على معنيين أحدهما الاتحاد في الصدق، والثاني الاتحاد في المفهوم، ومن نظر إلى الأول فرق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما"[٢٧] ودلالة المفهوم هنا بمعناها المعنوي في اللغة وليس الفلسفي، وعلى هذا الفهم قيل: "كما أنه لا بد أن يكون قاصدًا للتكلم باللفظ مريدًا له، فلا بد من إرادتين: إرادة التكلم باللفظ اختيارًا. وإرادة موجبه ومقتضاه، بل إرادة المعنى آكد من إرادة اللفظ، فإنه المقصودُ واللفظ وسيلَةٌ"[٢٨].

فالألفاظ لبنات لبناء المعنى المقصود بالخطاب اللغوي، وقد تتباين اللبنات في ألوانها وأشكالها، إنما يبقى القصد والمعَنْي واحد لا يتغير؛ لأن "الحقائق لا تتغير بتغيير الألفاظ"[٢٩] وقد تنبه إلى هذه المسألة عدد من العلماء، ومنهم ابن حزم الذي قال معلمًا: "فاعلم أنه قد ترد أخبار وقضايا بألفاظ شتى ومعناها واحد، فيظن الجاهل أنها مختلفة المعاني، بسبب ما يرى من اختلاف ألفاظها فيغلط كثيرًا، وهذا مما ينبغي لطلاب الحقائق أن يضبطوه، ويقفوا على مراتبه ولا يمرون عنه معرضين.."[٣٠] وعليه، فإن الألفاظ المترادفة موضوعة للمعنى نفسه، والمخاطَب يفهم المعنى كما يضعه المخاطِب، فالأصل في المعنى أنه مفهوم بالقصد الأصلي والرئيس، بخلاف المفهوم فهو معنى بالقصد التبعي والثانوي. لذلك، كان اختلاف الألفاظ والمرادفات من قبل الواضع لا يقدح في صحة المعنى المقصود، بخلاف المفهوم، فإن اختلاف المتلقي يستصحب معه تنوعًا في المعاني، إما قريبة من حيث التصديق أو بعيدة من حيث التصور، من حيث هو أقرب إلى "حصول صورة الشيء في العقل" أو "إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات"[٣١].

ومن هنا وقع الخلط عند من اعتبر الخطاب

(٢٦) الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص ٢٦٣.

(٢٧) التعريفات، مصدر سابق، ص٥٦.

(٢٨)بن قيم الجوزية، شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م، ٤٧٤/٤. وقد قيل في هذا المعنى: «الترادف: الاتحاد في المفهوم، أو توالي الألفاظ الدالة على مسمى واحد» المناوي، زين الدين بن زين العابدين (المتوفى: ١٠٣١هـ)، التوقيف على مهمات التعاريف، عالم الكتب، عبد الخالق ثروت، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ص٩٥.

(٢٩)ابن قيم الجوزية، شمس الدين، إعلام الموقعين، مصدر سابق، ١٧٢/١.

(٣٠) الظاهري، ابن حزم. التقريب لحد المنطق والمدخل إليه، (رسائل ابن حزم). تحقيق إحسان عباس. (منشورات دار مكتبة الحياة. ط، ١٩٨٣.) ص١٠١.

(٣١) التعريفات، مصدر سابق، ص ٥٩.

اللغوي متجهًا إلى الدلالات دون المدلولات، فحصل التداخل، بعدم التمييز بين الأسماء باعتبارها عبارات مطلوبة بالمبنى، والمسميات باعتبارها دلالات مقصودة بالمعنى، لأنه "من الواضح أن المنطوقات اللفظية والضجات والأشكال تختلف عن منطوقات لفظية، وضجات وأشكال أخرى بخواص بسيكولوجية، نعني "بالقصد" أو بـ"المعنى""[٣٢] وإلى ذلك يشير ابن حزم قائلًا: "وقد لاح بالحقيقة التي بينا، أن الأوصاف والأخبار كلها إنما تقع على المسميات لا على الأسماء، وأن المسميات هي المعاني والأسماء هي عبارات عنها، فثبت بهذا أن الاسم غير المسمى، ووضح غلط من ظن غير ذلك من أصحابنا الذين يقولون بالكلام غير محققين له: إن الاسم هو المسمى"[٣٣].

٢- الخطاب العلمي والمصطلح

يُعتبَرُ الخطاب اللغوي المؤسس على اعتبار المعنى العام من دلالات التخاطب جسرًا للخطاب العلمي، الذي تتخلق فيه بواكير المفاهيم المتأصلة في المصطلح، وإذا تكوَّن المعنى في أرحام الخطاب اللغوي، وانفلقت شذراته مباني ومعاني، وحقائق ومجازات، وألفاظًا ودلالاتٍ، فإن المصطلح ينشأ وينمو بلبوسه الدلالي والعرفي بين أحضان الحقل العلمي، باختيار وانتخاب مجموعة منتمين إلى الحقل نفسه، والتواضع عليه مصطلحًا ناضجًا، لتتحد حوله الأنظار والتسميات، وتختصر به المخاطبات والبيانات، وتضيق معه الخلافات والنزاعات. حيث "إن هذه الاصطلاحات إذا لم تتحرر اختبطت المخاطبات والتعليمات، بل ربما اضطرب الفكر على الناظر المنفرد بنفسه، فإن فكر الناظر أيضًا لا ينتظم إلا بألفاظ وآمال يرتبها في نفسه"[٣٤].

لذلك، كانوا هم الرؤساء في كل علم وفن، رسموا و"تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفًا لكلّ خلف، وقدوة لكل تابع"[٣٥].

وهكذا درج في كل العلم اختيار المصطلح لإبرام عهد صلح حول معنى من المعاني المتعددة، وللتصالح إزاء الخلافات التي نشبت حول معنى ما، "وإنما جازت هذه الألفاظ في صناعة الكلام حين عجزت الأسماء عن اتساع المعاني"[٣٦] وأيضًا لتيسير التخاطب وتقنينه وتقعيده وكذا استمراره، حتى تتشوف القرائح في الفهم القاصد، لذلك تنازل الغزالي إلى مصالحة المنطقين على بعض المعاني لشح الخلاف حول دلالاته، فقال: "وهذا اصطلاح المنطقيين، ولنصالحهم على هذا الاصطلاح، فلا ضَيرَ فيه. فإنه كالمستعمل أيضًا في

(٣٢) برتراند، راسل، بحث في الصدق والمعنى، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، م دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٣، ص٥٨.

(٣٣) الظاهري، ابن حزم، التقريب، مصدر سابق، ص٨٠.

(٣٤) الغزالي، أبو حامد. محك النظر في المنطق. بيروت، لبنان: دار النهضة الجديدة، ١٩٩٦، ص٢٤١.

(٣٥) الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، ص٩٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ٩٣.

علومنا.."[٣٧] محتكمًا في توجيهه إلى مبدأ "الأولى في الاصطلاحات النزول على عادة مَن سبق مِن النظار"[٣٨].

كما أُنتخِبَ المعنى الاصطلاحي احترازًا به عن القول المجازي، وخطابه المفارق للغة الظاهرة المحتملة، فالاصطلاح على الحقيقة التواضعية معنى متفق عليه، ومفهوم مختار منتخب مع وقف في تنفيذ التفكر المبالغ فيه، ولذلك قيل في بيان دلالة "الاصطلاح: هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح التخاطب احترز به عن المجاز الذي استعمل فيما وُضِعَ له في اصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء، فإنها تكون مجازًا؛ لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع وضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح اللغة"[٣٩]. ولما حاول الجرجاني الإفصاح عن منهجه في التعريفات، اعتبر ذكر التعريفات وتصنيفها بناء على الجمع المختار، إما من تأليفه واختياره أو من اختيارات غيره، وأما المصطلحات فلم يسعفه في بيانها وبسط معانيها غير اللجوء إلى تسميات القوم في مصنفاتهم، وباعترافهم وتواضعهم، مخافة العدول عن المعاني المتواطئ عليها، لأن المسألة لا دخل للاختيارات الذاتية فيها، يقول: "وبعد: فهذه تعريفات جمعتها، واصطلاحات أخذتها من كتب القوم، ورتبتها على حروف الهجاء من الألف والباء إلى الياء"[٤٠].

فالخطاب اللغوي بوظيفيته المعنوية هو على الحقيقة مهاد، للخطاب العلمي القائم على الضبط، ابتداءً من الأفكار، ومرورًا بالمقدمات، وانتهاءً بالمصطلحات، فالمصطلح المؤسس على الوظيفة الضبطية للمفاهيم والمعاني، إنما يحمل في دلالاته نهاية المعنى وصناعته العلمية، وإليها المعاد في التقويم أو النقد أو المراجعة، بحيث "**إن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات**"[٤١] ولا يستقيم الخطاب النقدي أو التفكيكي إلا باستحضار المعاني المحدودة، والمفاهيم الصناعية، وهي المصطلحات، وهذا دأب المتمرسين في النظر العلمي من أمثال الغزالي الذي كشف عن منهجية نظره في مواجهة الفلاسفة فقال: "... فإنا ناظرناهم بلغتهم وخاطبناهم على حكم اصطلاحاتهم التي تواطأوا عليها في المنطق، وفي هذا الكتاب تنكشف معاني تلك الاصطلاحات"[٤٢].

(٣٧) الغزالي، أبو حامد. محك النظر في المنطق، مصدر سابق، ص٢٥٨.

(٣٨) الغزالي، معيار العلم، مصدر سابق، ص١٠١.

(٣٩) التعريفات، مصدر سابق، ص٩٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٥.

(٤١) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٢/٢٠٠١. ص٢٦٦.

(٤٢) معيار العلم ص٦٠.

٣- الخطاب الحِكمي ومعنى المعنى أو المفهوم:

ينتهي البعد الدلالي في الخطاب عند اجتراح المعنى، وترسيمه وفق رؤية المخاطِب، بمعنى أنه رهين بدلالة المتكلم أكثر من أي طرف آخر، فهو أسير للخطاب جملة، ودائر في فلكه، وباعتبارك مخاطِبًا أدرى بالمقصود من السامع: "لأن المخاطَب ليس ينزل منزلتك في معرفتها، وحكم الخطاب المفهوم أن يساوي المخاطَبُ المتكلمَ في معرفة ما خبره به"[٤٣] ثم لأن دلالة النصوص نوعان: حقيقية، وإضافية، فالحقيقية تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف، والإضافية تابعة لفهم السامع وإدراكه، وجودة فكره وقريحته، وصفاء ذهنه، ومعرفته بالألفاظ ومراتبها، وهذه الدلالة تختلف اختلافًا متباينًا، بحسب تباين السامعين في ذلك[٤٤].

لكن الخطاب العلمي يبدأ من حيث انتهى الخطاب اللغوي، ويعمل على نحت المعنى، وصياغته بسبر المعاني وتقسيمها، حتى يقوم مصطلحًا يافعًا له مدلولاته السياقية والمجالية، بحسب كل علم، لكن من أين يبدأ المفهوم رحلته؟ وكيف تنتهي ولادته؟ وما السياق الدلالي الذي ينشأ فيه؟

وعلى الرغم من خصوصية الفهم من حيث تجليه، وانقداحه في النفس حالًا، وفي العقل ترتيبًا، فإن للعلم سلطته في ضبطه وقيامه، قانونًا يحتكم إليه عند حيرة الأفهام، أو تعددها، كما أن للفهم رتبة أعلى من جانب الفعل، وإن كان أدنى من جانب القوة، فالفهم ليس رتبة في المعنى بل فوق المعنى، وقد اقتنص الجرجاني هذه الدلالة في "دلائل إعجازه" لما خلص قائلًا: "وإذ قد عرفت هذه الجملة، فها هنا عبارة مختصرة وهي أن تقول: «المعنى»، و«معنى المعنى»، تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ، والّذي تصل إليه بغير واسطة، و«بمعنى المعنى»، أن تعقل من اللّفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[٤٥]. وقد استفاد بعض الحكماء ذلك لما بينوا النص القرآني في قول الله تعالى: ((فَفَهَّمْناها سُلَيْمانَ، وَكُلًّا آتَيْنا حُكْمًا وَعِلْمًا)) [الأنبياء: ٧٩] فقال: "لفوقية رتبة الفهم على رتبة العلم وذلك قوله ((ففهمناها سليمان وكلًّا آتينا حكمًا وعلمًا)) ويدل على ذلك إصابة سليمان حقيقة المسألة المخصوصة، بحسب نور الفهم لا بحسب قوة العلم"[٤٦].

إن المفهوم هو الشق الفلسفي للمعنى؛ لأنه معنى متقدم في الذهن، قبل أن يتشكل في صورة ذهنية، لذلك اعتبرت الفلسفة فن تكوين وإبداع وصنع المفاهيم[٤٧] ولما اعتبر فيه الجانب القصدي صار إلى الفهم المتبادر جمعًا مفهومًا، وكلما تغيرت حالاته انقلبت صوره،

(٤٣) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مصدر سابق، ٣٠٤/١.

(٤٤) الجوزية، ابن قيم، إعلام الموقعين، مصدر سابق، ٣٦٤/١.

(٤٥) الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني، مصدر سابق، ص١٧٣.

(٤٦)أبو الفداء، إسماعيل بن مصطفى الحنفي، (المتوفى:١١٢٧هـ) روح البيان، دار الفكر، بيروت٥١٣/٩.

(٤٧) دولوز، ما هي الفلسفة؟، مرجع سابق، ص٢٨.

من معنى إلى ماهية، إلى حقيقة ثم إلى هوية، وهذا تقسيم أشَّر عليه صاحب "التعريفات" قائلًا: "المعاني: هي الصورة الذهنية؛ من حيث إنه وضع بإزائها الألفاظ، والصور الحاصلة في العقل، فمِن حيث إنها تقصد باللفظ سُمِّيت مفهومًا، ومِن حيث إنه مقول في جواب ما هو سُمِّيت ماهية، ومِن حيث ثبوته في الخارج سُمِّيت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الأغيار سميت هوية"(٤٨).

فحقيقة المفهوم عصيان للمعنى الأقرب، وثورة على المصطلح حتى طفق التوحيدي يقول في هذا التخلص من سلطان الألفاظ: "متى جمح اللفظ ولم يواتِ، واعتاص ولم يسمح، فلا تفت نفسك خصائص المطلوبات وغايات المقصودات، فلأن تخسر صحة اللفظ الذي يرجع إلى الاصطلاح، أولى من أن تعدم حقيقة الغرض الذي يرتقي بالإيضاح"(٤٩).

وقد استحدث التوحيدي مفهومًا بليغًا لما سمى المقصود بالمفهوم ببلاغة العقل، لأنه امتلاك لناصية الفهم الغائر دون المعنى الظاهر، يقول: "وأما بلاغة العقل، فأن يكون نصيب المفهوم من الكلام أسبق إلى النّفس من مسموعه إلى الأذن، وتكون الفائدة من طريق المعنى أبلغ من ترصيع اللّفظ، وتقفية الحروف، وتكون البساطة فيه أغلب من التركيب، ويكون المقصود ملحوظًا في عرض السّنن، والمرمى يتلقّى بالوهم لحسن التّرتيب"(٥٠).

ثالثًا: عصيان المفهوم بين سلطان المعنى وطاعة المبنى

تتآلف الألفاظ وتجتمع، طاعة وخدمة لأمر سلطان المعنى المراد من قبل المتكلم وقصده، لكن المفهوم تتراوح مدلولاته بين ذلك السلطان الحاكم على المعنى، وبين الطاعة الظاهرة الفورية لأوامر الألفاظ، فالألفاظ تجانست للتدليل وتظاهرت للتوصيل، والسامع المباشر الواحد في الحضور لا يغيب عنه معناها، إنما القارئ المتلقي تداخلت مفاهيم مسترسلة في قلبه العاقلِ لبعضها والمتفلتِ لغيرها؛ لأن "كلام العرب يصحح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه، واستكمال جميع حروفه؛ فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادين؛ لأنها يتقدمها، ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال المتكلم والإخبار إلا معنىً واحدٌ"(٥١) مما يعني أن المفهوم نسخة من النسخ المعروضة للفهم، منها المطيع ومنها العاصي، إنما وجه السؤال هنا: لِمَ هذا التعقل الواعي للمعنى عند الأول؟ ولِمَ ذاك التداخل والتفلت الحاصل في المفاهيم؟ وقد زعم قوم أن "الكلام مَا سُمع وفُهم" وذلك

(٤٨) التعريفات، مصدر سابق، ٢٢٠.

(٤٩) التوحيدي، أبو حيان، المقابسات، آفاق للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، تحقيق حسن السندوبي، ٢٠١٦، ص٢٤٥.

(٥٠) التوحيدي، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٥٥.

(٥١) الأنباري، ابن القاسم، كتاب الأضداد، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧/١٩٨٧، ص١.

قولنا: "قام زيد" و"ذهب عَمْرو". وقال قوم: "الكلام حروف مُؤلَّفة دالة عَلَى معنى". والقولان عندنا مُتقاربان؛ لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلَّا بحروف مؤلَّفة تدل عَلَى معنى"[٥٢].

فهل للأول واجب الطاعة والامتثال؟ وهل للثاني حق الطاعة أو العصيان؟ وكيف يمكن للمعنى أن يحفظ الحد الأدنى المشترك بين المفاهيم؟

فإذا كان الفهم متعددًا باعتبار تحرر المخاطَب من إدراك المعنى، وقائمًا على اختيار لا اضطرار، فإن المفهوم متوحد ليس بالنظر إلى توحد المعنى المتبادر إلى الذهن، بل لأن المفهوم لا يمتثل لمبادئ النظر المفارق للغة من جهة، ولأن دلالاته تتسع لما هو خارج عن حدود المصطلح. لذلك، فإن وجوه التباين بين المفهوم باعتباره معنى متعددة، والمصطلح باعتباره المعنى المختار غير محصورة، فالمفهوم كما يبدو في علاقته بالمعنى يتراوح في نطاقين مختلفين، ودلالتين مختلفتين أيضًا، فمن حيث النطاق، فهو:

مفهوم حصري ذاتي: وهو مستوى أدنى يقترب من الدلالة الأولى للمعنى، التي وُضِعَ لأجلها اللفظ، وهو متاح لكل من شدا طرفًا من اللغة، ومسك قواعدها وآلياتها.

مفهوم كلي عام: وهو مستوى أدنى يلوح في أفق الدلالة العامة للمعنى، غير المكتملة الوضوح، التي لأجل مقصدها وضع اللفظ، وهي ليست في متناول كل مخاطَب.

وأما من حيث الدلالة: فالمفهوم لا ينحصر في صورة واحدة، بل في صورتين:

صورة ذهنية: خاصة تنطبق على ما هو ملفوظ، ويستوي فيها المخاطِب والمخاطَب في دلالة الخطاب.

وصورة شبكية: تتجاوز الأولى ذات الانطباق إلى صورة العلاقة التي تتشكل بين روابط معنوية مختلفة بين المعاني، لتخلص إلى المفهوم.

وعليه، فإنه من المفاهيم ما يحول إلى مصطلحات باعتبارها معنى متعينًا، ومنها أخرى يستحيل نهوضها كذلك، للفارق الدلالي الواضح بينهما، فقد نقول مثلًا مفهوم الحرية ولا نقول مصطلح الحرية، ونقول مفهوم العقل ولا نقول مصطلح العقل، ونقول مفهوم العدل ولا نقول مصطلح العدل، وقس على ذلك مفاهيم الدين، والعالمية، والصدق، والثقافة، الحضارة.. ليس لأن هذه المعاني تستعصي على المصالحة في شأن معانيها فحسب، بل لخصائص تحوزها لم يحُزْها المصطلح، نذكرها هنا على أساس تفصيلها فيما بعد.

أولها: وهي مقدمة؛ لأنها نسبية، أي نسبية في الزمان والمكان والإنسان، فمفهوم الحرية، وإن هو تعبير عن قيمة مطلقة، إنما البعد

(٥٢) القزويني الرازي، أحمد أبو الحسين (المتوفى:٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٤٧.

المفهومي فيها تتنازعه خصوصية التنسيب، بحسب المجال المكاني التداولي من جهة، وبحسب النطاق الزماني المجالي من جهة ثانية، ولتدخل النظر الإنساني وأفهامه للحرية وتطبيقاته العملية لها أيضًا.

ثانيها: وهي مقدمة ثانية؛ لأنها فلسفية، أي لا تنتسب إلى الصيغ العلمية الثابتة على معنى واحد، بل إلى البعد الفلسفي التأملي، محاولاً في بيانها بمعانٍ مختلفة، ومتأرجحًا في بلوغ حقيقتها، لذلك قلما تجد معنى فلسفيًّا أو بالأحرى مفهومًا فلسفيًّا متفقًا عليه، أو متقاربًا في التفصيل، بل تجده متقاربًا في الإجمال متباعدًا في التفصيل.

ثالثها: وهي نتيجة؛ لأنها عصية، فعصيان المفهوم على طاعة أوامر المعاني كما سلف، رأس خواصه وقمة ميزاته، فالمفهوم لأنه نسبي وفلسفي، هو متفلت وعصيّ على الطاعة الدلالية المعتبرة، عبر العقول والأزمان والأمكنة، وهذا العصيان لا يفهم منه عدم ترويضه وفق الأنساق القائمة، بل لأن أثر التأويل في صياغة المفهوم، وفق أي نسق ثقافي وارد على الحقيقة.

رابعًا: القرآن الكريم والمفاهيم

أول سؤال قد يعرض علينا ونحن نطالع إشكال المفاهيم في صلتها بالقرآن الكريم، هو: ما الذي يعرضه علينا القرآن بكرمه الدلالي والمعرفي؟ أدلالات لغوية أم مصطلحات علمية أم مفاهيم نظرية؟ سؤال مؤرق، كلما رغب المرء في البحث عن دلالة مخصوصة بلفظة أو كلمة أو مفردة، فتجده يتنقل طوعًا بين آيات ماجدات متباعدات من حيث الأسيقة والمعاني، وأمام هذا التنوع يضيق الفكر بتقبل القول بالعطاء الدلالي القرآني، المقتصر على الإفراد المعنوي أو الاصطلاحي، لأنه بادي الرأي والمطالعة، تتكثَّر المفاهيم في القرآن المجيد، كما تتخلق فيه معانيها الأولى والجزئية، وإن تعسر الجزم بالجواب الكلي باختيار متعين من الدلالات الثلاث، فإنه لصعوبة المسألة، ولاستحالة الحصر في واحدة من تلك الدلالات، تبقى واردة قبل البيان والتدليل، لتشابك الدقيق بينها، كما تم بيانه في السياقات المختلفة.

ما أود التأكيد عليه في ضوء غياب جواب حاسم للمسألة، هو أنه لا غنى لنا عن قراءة مفاهيمية مستوعبة للقرآن الكريم، تكون أولى من أي قراءة أخرى، اصطلاحية كانت أو لفظية، وهذا لا يعني إلغاء الأخرى، ومبعث ذلك أمور ثلاثة:

الأول: لتوجيه العقل الإسلامي ومنحه جرعات جديدة من الدلالات المفاهيمية الكلية، وقراءة الكون قراءة مغايرة تستوعب القضايا المتكثرة بمفاهيم كلية جامعة. وهذا من شأنه بناء نظرية معرفية برؤية بصيرة مغايرة للسائد، تفكك حياة الإنسان وتعيد بناء معنى الكون من جديد، وفق الرؤية القرآنية المغيبة. بإمكانها تقديم تفسير مباين غير معهود على لسان الفكر المعاصر.

الثاني: لنشدان خلود وأكرمية القرآن بتوليد وبعث المفاهيم المستورة، ومعالجة قضايا نازلة، لأن الدلالات اللفظية إنما اعتمدت قبلًا بقصد التمكين للحفظ النصي من التبديل والتحريف، أما إقامة الحجة العلمية في فقه الكون على ضوء النص، فلا تقوى عليه تلك القراءة، بل لا تجزئها إلا قراءة تمتح من الأنظار الكلية ذات الدلالة المفاهيمية، "ذاك لأنّا لم نتعبّد بتلاوته وحفظه، والقيام بأداء لفظه على النّحو الذي أنزل عليه، وحراسته من أن يغيّر ويبدّل، إلّا لتكون الحجة به قائمة على وجه الدهر، تعرف في كل زمان، ويتوصّل إليها في كل أوان، ويكون سبيلها سبيل سائر العلوم التي يرويها الخلف عن السّلف، ويأثرها الثاني عن الأوّل"[٥٣].

الثالث: لتصحيح السائد من النظريات المعرفية، وتقويم المتداول منها بالمتْح من المعين القرآني؛ لأن النص القرآني بقدر ما هو رؤية تفسيرية للإنسان في علاقته بالكون والوجود، فهو ولّاد معاني جديدة غير معهودة، لأن صفة الفقيه لا تلزم إلا من قلّب النصوص، و"لا يكون الرجل فقيهًا حتى يرى للقرآن وجوهًا كثيرة"[٥٤] وهذا المقام لا يمكن إدراكه إلا بالربط بين المفردات ومعانيها، بشبكة مفاهيمية تراعي الوجهة في النظر والقبلة في المعنى، وفي هذا المعنى جاء كلام الجرجاني: "وذلك أن ليس كلامنا فيما يفهم من لفظتين مفردتين نحو «قعد» و«جلس»، ولكن فيما فهم من مجموع كلام ومجموع كلام آخر، نحو أن تنظر في قوله تعالى**(وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ)** [البقرة: ١٧٩]، وقول الناس: «قتل البعض إحياء للجميع»، فإنّه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا: «إنهما عبارتان معبّرهما واحد»، فليس هذا القول قولًا يمكن الأخذ بظاهره، أو يقع لعاقل شكّ أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الآخر"[٥٥].

وفي اعتقادي، أن عددًا من المراكز العلمية والمعاهد البحثية لم تكن موفقة في التقدير، لما حصرت النظر العلمي والدراسات القرآنية في مجرد تتبع دلالات المفردة القرآنية، ولما اشتغلت على المصطلحات القرآنية، بحيث "إن الباحث قد يفني العمر ولا ينتهي من هذا الأمر؛ لأن كل ما في القرآن الكريم يدل على بعضه إما من جهة تفصيل مجمل، أو تخصيص عام، أو تقييد مطلق.... وهذا الأمر يزداد صعوبة كلما كانت المصطلحات ضخمة المفهوم متشعبة المعاني كثيفة الدلالات"[٥٦] فهذا المنزع البحثي لا يخلو من مزية، وإنما لا تتحقق به الفوائد العلمية المتناسبة مع السياق العلمي والمعرفي المعاصر، لأسباب منها:

أ- أن القرآن لا يفتحنا على مصطلحات خاصة، فهذا من شأن الأنظار العلمية المتخصصة

(٥٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص١٧.

(٥٤) بن سليمان، مقاتل، الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، تحقيق حاتم صالح الضامن، مركز الجمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط١، ٢٠٠٦، ص١٩.

(٥٥) دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص١٧٢.

(٥٦) زمرد، فريدة، مفهوم التأويل في القرآن الكريم، دراسة مصطلحية. الرابطة المحمدية لعلماء المغرب، ط١، ١٤٣٤/٢٠١٣، ص٩٨.

عند قوم لهم حماهم الذي يذودون عنه، أما القرآن فهو معين لكل العلوم، أي تتسع دلالاته لكل الأفهام، ولو كانت علمية ومتخصصة، وهو يشمل حقولًا معرفية طافحة وناضحة بالمفاهيم الكلية الكبرى، كان الأولى الاشتغال عليها، كمفاهيم: الأمة، الوجهة، الفطرة، الدين، العقل العالمية، الإنسانية، العدالة، الأخوة، السعي، العمران، السعادة، الفلاح، النفس، الحرية، الاستباق، الأخلاق، القيم،... وغيرها كثير، وقد اتخذت تلك الدراسات الفصل بين المفهوم والمصطلح مسلكًا في البحث، "وهما في الواقع لا ينفكان، وإنما نشأت الدراسة المصطلحية لدراسة المفهوم بالقصد الأول، وإن كانت تدخل إلى ذلك من باب المصطلح، فكيف يغفل المفهوم إذا عرض مجردًا عن لفظه الاصطلاحي؟ إذن يؤدي إلى انفصام الدراسة وعدم اكتمالها"(٥٧).

ب- ثم لأن ذلك النوع من الدراسات معتبر ضمن مقدمات النظر الكلي الحقيق، الذي ينبغي الاشتغال عليه، فالاكتفاء بنتائجه الاصطلاحية إحصاءً، ودلالات لفظية، دون التشبيك بينها والخلوص إلى نتائج قد تخالف السائد وتوجه الرائد، لا يسعف في الإجابة عن الإشكالات المفاهيمية، والقضايا النوازلية الراهنة برؤية جديدة وتصور مفارق استنادًا إلى المخزون القرآني من المفاهيم.

بل إنني أزعم أن الكلِم النبوي فيه من المفاهيم الخصبة بدلالتها المعرفية والحكمية ما يستعاض به عن عدد من المفاهيم القاصرة، كيف لا وقد قال عليه الصلاة والسلام ((**بعثت بجوامع الكلم**...))(٥٨)، وقد ورد أن عددًا منها تم بيانه بصورة مباشرة، كمعنى المفلس والغضب ومنها أخرى كالغثائية والوهن، والكثرة.. والهجرة، الأذى والإيمان، والطريق... وغيرها كثير، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن الأثير، حيث نبه إلى ضرورة إدراك المعنى المفهوم في تركيبته اللفظية لا الإفرادية، لأنه أبلغ في التقصيد وأقدر في الاستنباط، "فإن قيل: إنك قلت: إن الفصيح من الألفاظ هو الظاهر البين، أي: المفهوم، ونرى من آيات القرآن الكريم ما لا يفهم ما تضمَّنَه من المعنى إلّا باستنباط وتفسير، وتلك الآيات فصيحة لا محالة، وهذا بخلاف ما ذكرته.

قلت: لأنَّ الآيات التي تُستنبَطُ، وتحتاج إلى تفسير، ليس شيء منها إلّا ومفردات ألفاظه كلها ظاهرة واضحة، وإنما التفسير يقع في غموض المعنى من جهة التركيب، لا من جهة ألفاظه المفردة؛ لأن معنى المفردة يتداخل بالتركيب، ويصير له هيئة تخصه، وهذا ليس قدحًا في فصاحة تلك الألفاظ؛ لأنها إذا اعتبرت لفظةً لفظةً، وجدت كلها فصيحة، أي: ظاهرة واضحة، وأعجب ما في ذلك أن تكون الألفاظ المفردة التي تركَّبت منها المركبة واضحة كلها، وإذا نظر إليها مع التركيب احتاجت إلى استنباط وتفسير، وهذا لا يختص به القرآن وحده، بل في

(٥٧)الأنصاري، فريد. المصطلح الأصولي عند الشاطبي. مرجع سابق، ص٨٥.

(٥٨) رواه البخاري، رقمه٢٩٧٧ ومسلم رقمه٥٢٣.

الأخبار النبوية والأشعار والخطب والمكاتبات كثير من ذلك"[٥٩]

وقليلًا ما نجد مَن التفَت إلى ذلك النظر الدلالي، ولعل أبرز الحكماء الذين اشتغلوا على هذا المجال الحكيم طه عبد الرحمن الذي بنى أغلب مشروعه الفلسفي والمعرفي على بنية مفاهيمية تمتح من النظر القرآني، والشرعي خاصة، فأبدع في الكشف كما النحت لعدد من المفاهيم المحورية الكبرى في الفلسفة المعاصرة، كالدين والخلق والإنسان والعقل والحداثة وغيرها، ولعل مؤلفاته فصيحة في هذا المأخذ.

ج- لذلك، فإن البحث في الاصطلاح القرآني أعتبره نوعًا من التغليق المعنوي للنص، وتحسيره عن الانطلاق نحو اللامتناهي من الحوادث والقضايا والمفاهيم، علماؤنا تحدثوا عن الألفاظ والدلالات والمعاني في القرآن الكريم، ولم يتحدثوا عن المصطلحات بالمعنى الشائع اليوم، بل جعلوا حصرها في العلوم، واعتبروا لكل فن منها ولكل حقل منها اصطلاحاته ومصطلحاته، فهذا الشاطبي يدعو إلى العناية بالمعاني العامة دون دلالات الألفاظ قائلًا: "أن يكون الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم، بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها، وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود، ولا أيضًا كل المعاني، فإن المعنى الإفرادي قد لا يُعبَأ به، إذا كان المعنى التركيبي مفهومًا دونه، كما لم يعبأ ذو الرمة "ببائس" ولا "يابس" اتكالًا منه على أن حاصل المعنى مفهوم"[٦٠] لذلك، ما ندعو إليه هو تفسيح النظر في القرآن معاني ودلالات ومفاهيم، تتجاوز الألفاظ على المستوى اللفظي نطقًا ولغة، وتجاوز المدلول الجزئي إلى رحابة المفاهيم الكلية، المستوعبة للعلوم والأزمنة والإنسان.

خامسًا: خصائص المفهوم القرآني

إن حصر المفهوم في المعنى اللغوي -كما كان سلفًا- تضييق لدلالة لها إمكانات الاتساع والانتشار؛ لأن المفهوم أوسع من حصره في مثل تلك المنطوقات، بل هو رؤية وتصور لقضية معينة، أو لقيمة معينة يشترك فيها الحد الأعلى من الأفهام في سياقات معينة وأمكنة مختلفة. وسوف نخصص هذا المطلب لبحث خصائص المفهوم القرآني التي تمنحه تلك الميزات والأبعاد المؤسسة له.

١- القيمية

الأصل في المفهوم بعبارته الصلبة، أنه معنى متخلق في رحم مجال خاص، له مطلقيته في الدلالة؛ لأنه مفارق للزمان كما

(٥٩)بن الأثير، ضياء الدين (المتوفى: ٦٣٧هـ) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة، مصر القاهرة، ٩٣/١.

(٦٠) الشاطبي، أبو إسحاق. الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق عبد الله دراز. بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٤/١٩٩٤، ٦٢/٢.

المكان والإنسان أيضًا، الأمر الذي يتطلب في استدعائه التداولي أن يحمل قيمة أو قيمًا ثقافية، لها مدلولاتها المعتبرة في الإعمال والاستثمار، ويمكن بيان تلك الدلالات القيمية في المفهوم في ميزتين:

القصدية: أي إن المفهوم القرآني مفهوم قاصد، له مدلولاته المشخصة في الأذهان والظاهرة في الأعيان، وغير عابث يصرّف سدى، ويحتل حيزًا لفظيًّا أو موضعًا كلاميًّا، أو بالأحرى تآلفًا كليًّا لمعنى في مظان مختلفة، فقد تطابقت الآراء على استحالة تعويض الكلمة أو اللفظة القرآنية بأخرى؛ لاستحالة أدائها القصد نفسه والمعنى ذاته، ولأنها تشكل إلى جانب أخريات مفهومًا متجانسًا في القصد، إذ قد تعني هنا كذا، وتعني هناك كذا، فهي راغبة عن العبث؛ لأنها طفقت تخدم بناء العمران القصدي، بما ينسجم مع تشكيل عقلية إنسانية تتصل بالمعين القرآني وقوة مدلولاته.

الإنسانية: أقصد بخاصية الإنسانية هنا اعتبار المفهوم تلقيًا إنسانيًّا لا خطابًا إلهيًّا؛ لأن بدايته فهم إنساني للكلم الإلهي، يتحول باجتماع أفهام أخرى متقاربة إلى ناظم مفهومي، ولا قياس مع وجود فارق التنسيب، والإطلاق بينه وبين الفهم الأصيل والأصلي للخطاب، الذي لا يعلم جوهر مدلولاته الحقيقية إلا صاحب الخطاب، ثم لأن الاجتهاد البشري الإنساني هو الواجهة المحكومة لا الخلفية الحاكمة. فهي تحتمل الصواب والخطأ والصدق والكذب والقصد أو العبث.

٢- الناظمية

لا يمثل المفهوم في الرؤية الإسلامية دلالاته اللفظية فحسب، بل هو امتداد لكتلة معرفية من المعاني تضافرت على التأصيل لمعنى آخر مفارق لما هو سائد في الخطاب، وهذا الامتياز يحوزه بتكثيف المعنى، وتركزه بشبكة العلاقات التي تخدم البناء العمران المعرفي الخاص بالمجال الفلسفي والسياق الإسلامي، إن المفهوم ما هو إلا واجهة معنوية لجملة من المفاهيم الصغرى الثاوية في دلالته[٦١]، فهو ناظم دلالي بهذا المعنى يتمرد عن المفهوم الخاص، وخذ على سبيل المثال مفهوم الجهاد، فهو ناظم معرفي دلالي لا يستقيم امتلاك ناصية دلالته، إن بالقوة أو بالفعل، إلا بامتلاك شبكة مدلولاته بين مظان مختلفة، فهو جهاد بالنفس، كما هو جهاد بالمال، وجهاد بالوقت، وجهاد بالبذل والعطاء، وجهاد بالدعوة، وجهاد بالعلم والنظر، الذي يتداخل حتمًا مع مفهوم الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية والدلالات العلمية، وكل ما يتصل بالإنسان تكليفًا أو اعتقادًا أو قيمًا، وإن اعتقال المفهوم وحبسه تأبيدًا في معنى من تلك المعاني المختلفة، فيه تعسف واغتيال دلالي له، من خلال توظيفه معرفيًّا، واستثماره سياسيًّا، وإعماله إعلاميًّا.

(٦١) راجع دراسة: زمرد، فريدة، مفهوم التأويل في القرآن الكريم، مرجع سابق.

٣- التأويلية

من حيث الفهم، سبق القول بأن المعنى القصدي ذاتي لا يقبل التعدد في الخطاب، وأن الفهم غيري يحتمل الاختلاف والتعدد في معرفة معنى الخطاب ذاته، وهو أحد أسباب تمدد المفهوم، هذا من حيث الأصل النظري الإنساني، أما النظر في الخطاب القرآني وما تحمله معانيه من دلالات وحمولات معرفية، فهذا مما يزيد تأكيدًا على هذا النظر، فالمعنى المتعدد الأبعاد صائر مع توالي الأفهام وتتابع الأجيال الزمنية إلى مفهوم عام، لذلك، فإن التأويلية في المفهوم ههنا، يستمدها من الدلالة اللغوية الواسعة التي تتمدد بامتداد الأفهام والمعاني، ولا تقتصر التأويلية في المفهوم من جانبه اللغوي والرصيد اللغوي، الذي يمكن أن يشكل أصلًا للمفهوم، بل أيضًا من جانب الاستثمار والتفسير للواقع الذي يحيا فيه المفهوم، أو الذي انتعش فيه بعدما كان غائبًا، لأنه لتبدل الزمان أثر في تغيير المفاهيم وتطورها أو انحسارها، بحسب قوة فعلها وضعف اعتبارها.

ويمكن أيضًا اعتبار التأويلية من حيث استيعاب المفهوم لباقي المفردات والمعاني، ذات الصلة والاشتراك، إما في المعنى أو المبنى أو القصدية، فمفهوم التعارف مثلًا في القرآن الذي تؤسس له الآية الكريمة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ **سورة الحجرات الآية (١٣)** مستوعب لمعاني التواصل، ومعنى تداخل وتفاعل الأعراف بين الناس والحوار والتفاهم الجالب للخير. ويفصح سياق ورود اللام التعليلية في الآية المجيدة عن المقصد الأسمى من التنوع الجنسي، المتمثل في الذكر والأنثى من جهة، وكذا التعدد الثقافي المجسد في الشعوب والقبائل، وما شاكلها من جهة ثانية المرتبط بقيمة التعارف، بما يتطلب ذلك من فقه ثقافة الآخرين، واحترام متبادل.

٤- النسبية

نتحدث هنا عن نسبية المفاهيم لا الدلالات المعنوية الخاصة، والمصطلحات العلمية والشرعية التي اعتبرت مفاهيم استوحاها الإنسان، ليست باعتبارها مطلقة، بل اجتهادية كمفهوم العقل مثلًا، والقراءة والتفكر، وما شابه ذلك.. وإذا كان العقل الإنساني وأفهامه المتحكِّم الأساس في خاصية التأويلية للمفهوم، فإن الموجه لخاصية النسبية قد تكون الأفهام المختلفة والمتباينة، وهو تدخل في التفهيم كما التاريخية المستتبعة للأفهام المختلفة، والتغير اللاحق بها، فهي رغم استيحائها من النص المطلق، يبقى استنباطها واستثمارها وتوظيفها نسبيًّا لتغير المفاهيم عبر الأسيقة الزمانية والمكانية والإنسانية، فعدد من المفاهيم التي اعتراها التغيير ليس في النص، بل طالها التغيير بعد

استنباطها من النص، أي بعد فهمها، وإلا فإن المفهوم الكلي قد يتغير بتغير الأفهام والأنظار، كمفاهيم العقل والروح والحياة والموت وغيرها.

٥- المعرفية

إذا انتهينا إلى حيازة المفهوم القرآني لكليته وإنسانيته ونسبيته، وبما هو أيضًا لقيميته وتأويليته، فهو بالضرورة معرفي فلسفي، وأقصد بالبعد المعرفي أن له اعتبارات تصحيحية ونقدية دائمة، تتوسع به آفاق النظر واكتمالها، إذ رغم خصوصية الحقل القرآني ومطلقيته، فإن العقل الإنساني لا يفتأ ينتج من خلال أسيقته المتراكمة مفردات ومفاهيم لها أصولها المعرفية المشتركة: بأبعاد فلسفية يمكنها استيعاب النظر المختلف في كل السياقات، من قبيل مفهوم التزكية، والشهود والتعارف والاختلاف والنظر والتفكر والقراءة والتلاوة والمنهاج والشرعة والشاكلة... وهذه كلها مفردات مفاهيم كبرى، لها تجلياتها العلمية والمعرفية.

ولما كانت نشأة النظرية المعرفية الإسلامية ناهلة من معين المطلق التوحيدي: فإن مسارها التاريخي وسياقها الزمني لا يمكن لهما إلا أن يحفظا لها تلك المطلقية في الوجود وذلك الخلود في التوحيد، مهما تقاربت القراءات وتعددت أو تباعدت وتنوعت المفاهيم: لأن إرجاع النظر المعرفي فيما تأسس على الكلي الكامل بالدين، والتام بالنعمة من زوايا وإن كانت مختلفة المقدمات المعرفية، لا ينتج بالضرورة تباينًا حقيقيًّا في المحصلات والنتائج العلمية، وذلك ما تحقق تاريخيًّا بالأنظار المعرفية في المنهج الإسلامي.

٦- الكونية

إن كونية المفهوم القرآني بمثابة تواضع على البعد الغائي الذي يحكم الحضور العلمي للعقل الشرعي، من حيث توثيق الصلات بين النص والمصالح الإنسانية المتجددة في الواقع عبر الزمان والمكان، كما أن فقه تلك المفاهيم في بعدها الكوني بحث في فلسفة العلم التي تجاوز تلكم الأبعاد إلى ما هو كلي وعام، باعتبار العطاءات الممكنة والخدمات الإنسانية المتاحة. ويمكن الحديث عن كونية المفهوم القرآني من خلال مبادئ ثلاثة:

الأول: إنسانية البيان: وبيانية المفهوم القرآني تستمد من اعتباره تعليمًا إنسانيًّا بالقصد الأصلي، وإن ربط دلالته بالإنسان تحيل على العلامات الفارقة بينه وبين باقي المخلوقات الحسية، والمقصود بذلك كل ما يعبر عنه بالفهم للمعاني والإدراك للأشياء والتمييز بين الحالات، وهو ما يستشف من قوله تعالى:((خلق الإنسان علمه البيان)) (الرحمن: ٣،٤) إن المعنى المضمر في المفهوم هو بطبيعته الأولى إنساني: "لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع، إنما هو

الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الأفهام وأوضحت عن المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع.."[٦٢].

الثاني: تصديقية الخطاب: إن المفهوم القرآني لا يمكن إلا أن يكون مصدقًا في خطابه تبعًا لتصديقية خطابه، لما قبله ولما بعده حتى، وعدم تجاوزه للمعنى والخطاب اعتراف بوجوده وأحقيته في الورود وثباته في الوجود، ما لم يُحرَّف كلمه عن مواضعه، ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۖ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلۡحَقِّۚ لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَلَٰكِن لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِي مَآ ءَاتَىٰكُمۡۖ فَٱسۡتَبِقُواْ ٱلۡخَيۡرَٰتِۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ فِيهِ تَخۡتَلِفُونَ ٤٨﴾ ورغم تباين الشِّرع واختلاف المناهج، فإنه لا يمنع من وحدة البداية ومصير نهاية؛ إذ الاستباق في فقه المعنى لا يوجب الاستباق في إلغاء المبنى.

الثالث: هيمنة المعنى: إذا تجلت التصديقية الخطابية في فقه صور الاعتراف بوجود المعنى وبيانيته، فإن الاعتراف يوجب الهيمنة على ذلك المعنى وما بعده، ويقتضي أيضًا أسبقية احتوائه على المفاهيم القرآنية والإنسانية الكبرى التي صارت نموذجًا إرشاديًّا في البيان والتفسير والتأويل للحياة والكون والإنسان.

على سبيل الختم

إن للمفهوم دلالة متمردة؛ لأنه ما فتئ يتردد في تقديم ولاء الطاعة لأي سلطان، كان حاكمًا أصغر أي اللفظ، أم صدرًا أعظم أي العقل، وإن اختصت دلالة المعنى بالذات المخاطِبة، فإن دلالة المصطلح هي بمثابة انتقال تلك الدلالة من حيزها الذهني، الذاتي إلى نطاقها الأعم، وهو دلالة القوم على المعنى، في حين يعبر المفهوم عن دلالات أوسع من سابقَيه، فهو بقدر خصوصيته في الإعمال والاشتغال، حامل لدلالات ثقافية كونية عابرة للتخصصات واصطلاحات القوم. وإن كان للمصطلح بعد آلي منهجي في الاستثمار والإعلام فإن المفهوم له بعد قيمي قصدي في التداول والإفهام. فالأول خلق ليؤدي وظيفة معينة في حقل علمي محكوم ببيئة خاصة وقبيلة علمية، والثاني أطلق سراحه ليتبادل الوظائف وسط فضاء معرفي مفتوح، دون أن يعترف بحدود القبائل العلمية؛ لأن بعده القيمي الفلسفي مدّد من مجاله التداولي، عبر الزمان والمكان والإنسان، وذلك ما ينبغي الانتباه إليه في زمن الرحلات الضوئية للمفاهيم.

(٦٢) الجاحظ، البيان والتبيين، مصدر سابق، ص٥٦.